الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تقرير: تراجع أسعار النفط لم يأت كحدث مفاجئ

كونا: قال تقرير صادر عن المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية إن تراجع أسعار النفط خلال 2014 لم يأت كحدث مفاجئ بل كان نتيجة زيادة حجم المعروض النفطي بشكل منتظم منذ 2008. وأوضح التقرير أن إجمالي الإنتاج للنفط الخام والوقود السائل ارتفع بنسبة 10% في 5 سنوات بحسب وكالة الطاقة الأميركية ليرتفع من 83.3 مليون برميل يوميا مطلع 2009 إلى 91 برميل يوميا منتصف 2014. وأضاف أن قرار منظمة أوبيك الشهر الماضي بإبقاء سقوف إنتاج الدول الأعضاء عند مستوياتها الحالية دون تخفيضها أدى إلى خفض أسعار النفط اللحظية إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات. وذكر ان معظم الزيادة جاءت من دول خارج «أوبيك»، وخصوصا من الولايات المتحدة الأميركية التي زودت السوق النفطية بـ 3.9 ملايين برميل يوميا وهو معدل أعلى من أي بلد في «أوبيك» باستثناء السعودية.

سيناريو عام الأزمة المالية يعود مع انخفاض النفط 50٪

بين 2009 و2014.. هكذا يتحرك النفط والاقتصاد الكويتي سلبياً

هل يتباطأ نمو الاقتصاد الكويتي وتغيب التوقعات الايجابية؟.. وفي الصورة لحظة غياب الشمس في سماء الكويت (أ.ف.ب)

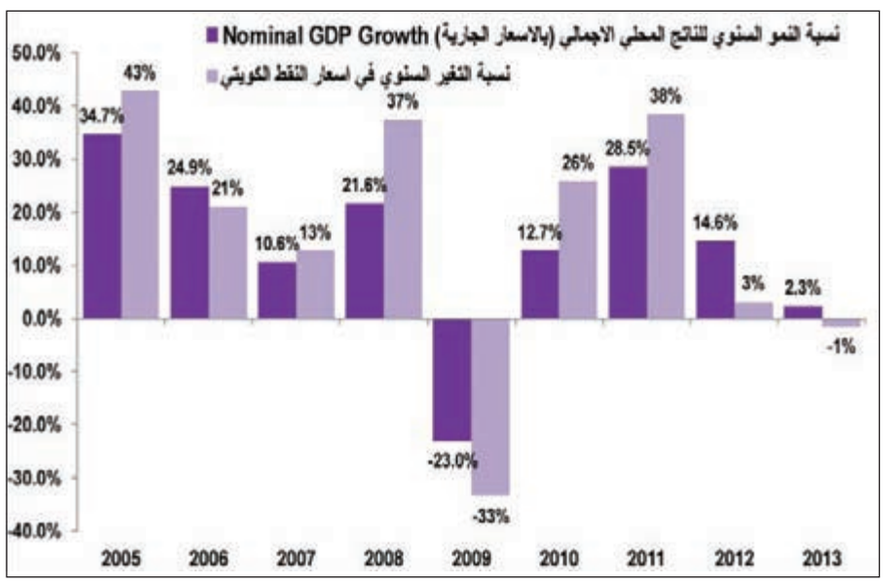

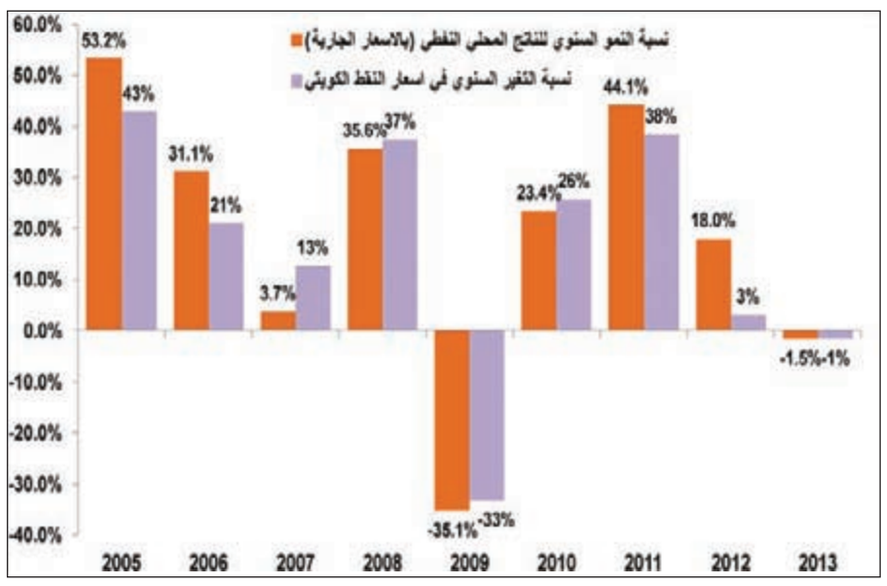

المحلل المالي

أيام قليلة تفصلنا عن السنة الجديدة 2015 التي لا يبدو أنها تحمل أخبارا سارة بالنسبة لأسعار النفط التي انخفضت في فترة وجيزة نحو 50٪. فمع دخول عام 2014 في ربعه الأخير بدأت أسعار النفط بالهبوط في استعادة الى حد ما لسيناريو عام 2009. فالاقتصاد الكويتي بطبيعته نفطي حيث يشكل قطاع النفط والغاز نحو 56٪ من النشاط الاقتصادي وسيظهر التأثير السلبي لذلك الانخفاض على الأداء الاقتصادي خلال عامي 2014 و2015 في حال بقيت أسعار النفط تحت مستوى 70 دولارا للبرميل.

ولاستشراف المستقبل الاقتصادي للكويت وتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل انخفاض أسعار النفط، اعتمدنا في تحليلنا على العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي النفطي الذي شكل خلال فترة الـ8 سنوات (2006ـ2013) معدل 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي كان المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت منذ عام 2008 حتى عام 2013.

في عام 2009 حين انخفض معدل سعر برميل النفط الكويتي بنسبة 33٪ عن العام الذي سبقه ليسجل 61 دولارا للبرميل، هبط معه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية Nominal GDP بنسبة 23٪ من 39,62 مليار دينار لعام 2008 الى 30,5 مليار دينار لعام 2009 وذلك نتيجة انخفاض الناتج النفطي بنسبة 35٪ خلال الفترة نفسها ليسجل 15 مليار دينار ويساهم بنحو 49٪ من الناتج المحلي الإجمالي نزولا من 59٪. ارتفع بعدها الناتج النفطي خلال عام 2010 بنسبة 23٪ بعد ارتفاع برميل النفط الكويتي بنسبة 26٪ مما دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 12,7٪ وتلاه في عام 2011 نمو في الناتج النفطي نسبته 44٪ بالتزامن مع ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي بنسبة 38,5٪ الى 105,6 دولارات للبرميل خلال العام نفسه مما رفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 28,5٪. واستمر الناتج النفطي بالنمو خلال عام 2012 وبنسبة اقل تساوي 18٪ نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتماسكها فوق مستوى الـ 100 دولار للبرميل بمعدل سعر 109 دولارات، وبالتالي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية بنسبة 14,6٪.

أما خلال عام 2013 ونتيجة استقرار أسعار النفط فوق الـ 100 دولار للبرميل بمعدل سعر 107 دولارات فقد تبعه الناتج النفطي وانخفض بنسبة 1,5٪ وهي نفسها نسبة انخفاض سعر برميل النفط في عام 2013.

أما القطاع غير النفطي فكان نموه جيداً في عام 2013 عند مستوى 10٪ ما دفع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 2,3٪.

وبناء على هذا التحليل والعرض التاريخي للعلاقة القوية بين اداء الاقتصاد الكويتي وأسعار النفط بات من المؤكد ان نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 سيتباطأ بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط خلال الربع الأخير من السنة بنسبة 45٪ الى 54 دولارا للبرميل بعد ان سجل معدل 95 دولارا خلال السنة، ومن المتوقع ان يكون تأثيره على النمو الاقتصادي سلبيا خلال عامي 2014 و2015.

«الأنباء» تحلل العلاقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي في 8 سنوات

2009: عندما انخفض البرميل 33٪.. هبط الناتج 23٪

2010: ارتفع البرميل 26٪.. قفز النمو إلى 13٪

2013: البرميل عند 107 دولارات.. قفز النمو إلى 2,3٪

2014 و2015.. نمو سلبي متوقع بعد وصول سعر البرميل إلى 54 دولارا

تجديد العقود يخضع لعدة عوامل.. منها معرفة العميل والعلاقة الشخصية معه

سوق الآجل يطل من أزمة الأسهم.. صناع السوق مزاجيون أم خاسرون؟

شريف حمدي

مع كل انخفاض حاد، تظهر أزمة في سوق الآجل التي يشتري فيها المستثمرون أسهما على أساس توقعات مستقبلية، حيث يشتري المستثمر سهما معينا من شركة تقدم خدمة بيع الأسهم بالأجل، ويبرم عقدا مع الشركة على أساس سعر مستقبلي متوقع. وتظهر الأزمة دائما عندما تخيب التوقعات ويهبط سعر السهم عن المقدر، كما حدث في الأسابيع الأخيرة التي خسرت فيها الأسهم نسبا كبيرة. ويطالب مستثمرون حاليا بإعادة النظر في صيغة العقود المبرمة ليسمح للمستثمر بتجديد العقد في كل الحالات. فالعقد المبرم بين طرفي العلاقة (البائع ـ المشتري) ينص على أن طلب تجديد العقود بين صانع السوق (الشركة التي تقدم الخدمة) والمتعامل بهذه النوعية من الأسهم من صلاحيات الشركة إما بالموافقة أو الرفض ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية مالية أو قانونية في حال رفض التجديد من قبلها.

صورة نموذج طلب تجديد عقد (بيوع مستقبلية ـ آجل) لإحدى الشركات التي تقدم الخدمة بالبورصة

لكن في الوقت نفسه، يمنح العقد حرية التجديد من عدمه للطرفين، بمعنى أنه لا يلزم العميل بتجديد العقد، وأنه في حال رغب أي من الطرفين عدم التجديد لفترة إضافية فإن العقد يكفل له ذلك. لكن يظهر انه في بعض الأحيان تكون هناك استثناءات من قبل الشركات لبعض العملاء، حيث تقرر التجديد لهذا وعدم التجديد لذاك، وحسب بعض مقدمي الخدمة الذين تحدثوا لـ «الأنباء» فإن عدة معطيات تحكم ذلك، أهمها مدى حاجة الشركة مقدمة الخدمة للسيولة، وكذلك جودة العميل، وهو ما تحدده أسبقية التعامل معه (تاريخ العميل). وفي الفترة الأخيرة أثير الموضوع، حيث رفضت بعض الشركات تجديد عقود عملاء بعد أن منيت الأسهم بخسائر فادحة بينما جددت لآخرين، ما فتح التساؤل حول وجود عوامل غير فنية تحكم هذه السوق. وينتهي عقد الآجل عند الوصول لسعر السهم المتفق عليه في العقد دون أن يتقدم العميل بدفع 10٪ مقابل التجديد. كما ينتهي عقد الآجل بنهاية المدة المتفق عليها، سواء كانت 3 أشهر أو 6 أشهر أو 9 أشهر أو 12 شهرا.

مستثمر وقف حائرا امام ازمات التراجع وتأثيرها على سوق الآجل

يذكر أن «الأنباء» أعدت إحصائية بعد نهاية 2013 أظهرت أن القيمة الإجمالية لعقود الآجل (البيوع المستقبلية) في سوق الكويت للأوراق المالية في عام 2013 الماضي بلغت 368,8 مليون دينار بزيادة نسبتها 20٪ مقارنة مع قيمة التداولات في 2012 التي بلغت 307,4 ملايين دينار.